

۲۰۳۹۴۳۷

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْإِئْتَاءُ الْفَقِيهِيَّةُ

قِسْمُ الْبَيْعِ (۶)

الجزء التاسع

تأليف

آية الله الأستاذ الشيخ هادي النجفي

سرشناسه : نجفی، هادی، ۱۳۴۲ -

عنوان و نام پدیدآور : الآراء الفقهية / تأليف هادي نجفي.

مشخصات نشر : تهران: چتر دانش، ۱۴۴۰ ق. = ۱۳۹۷.

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۷-۲۸۲-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: دوره: ۴-۲۸۳-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۱؛

۱-۲۸۴-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۲؛ ۸-۲۸۵-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۳؛

۵-۲۸۶-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۴؛ ۲-۲۸۷-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۵؛

۶-۲۸۸-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۶؛ ۶-۲۸۹-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۷؛

۹-۲۹۱-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸: ج: ۸.

وضعیت فهرست‌نویسی: فیا

یادداشت : عربی.

موضوع : معاملات (فقه)

موضوع : Transactions (Islamic law)*

موضوع : معاملات اموال شخصی و منقول (فقه)

موضوع : Sales (Islamic law)

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : Islamic law, Ja'fari -- 20th century*

شناسه افزوده : موسسه آموزش عالی آراء چتر دانش. مرکز تخصصی آموزش‌های حقوقی

رده بندی کنگره : ۱۳۹۷ ۳۴۴/۱۷/۱۹۰ BP

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۷۲

شماره کتابشناسی ملی: ۵۴۸۰۶۶۸

عنوان کتاب : الآراء الفقهية

ناشر : چتر دانش

تأليف : آية الله الاستاذ الشيخ هادي النجفي

سنة الطبع : الطبعة الثالثة - ۱۴۰۰ ش

التعداد : ۱۰۰۰

شابک الجزء التاسع: ۹-۲۹۱-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸

شابک دوره : ۷-۲۸۲-۴۱۰-۶۰۰-۹۷۸

سعر الجزء التاسع : ۱۲۰۰۰۰ تومان

سعر التسعة الاجزاء: ۱۳۴۵۰۰۰ تومان

فروشگاه مرکزی: تهران، میدان انقلاب، خ منیری جاوید (اردیبهشت شمالی)، پلاک ۸۸

تلفن مرکز پخش: ۶۶۴۹۲۳۲۷ - تلفن فروشگاه کتاب: ۶۶۴۰۲۳۵۳

پست الکترونیک: nashr.chatr@gmail.com

کلیه حقوق برای مؤلف و ناشر محفوظ است.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وآله
العظميين الطاهرين واللعن على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين

وبعد - فان ثرة عيني الاثر العالم العاقل زهير الافاضل وفخر الامل
العلامة الحجة حمزة الحاج الشيخ هادي النجفي ادام الله تاييده واغناؤه
وكرمه العلماء اشارة لقد بذل جهده وجهده في كسب معالم الدين وتوضيح
احكام الشريعة المبين حتى يبلغ بحمد الله تعالى رتبة الاجتهاد المتين فله العمل
بما استنبطه من الاحكام الشرعية على الطريق المألوف بين الامم العلية
وقد اشرت كما باستمارة في نهج الحق الاجازة عن شايخي المحقق قدس الله اراحم
من نقل الروايات المعتبرة عن الجوامع المعتمدة كالكتب الارنية للشيخ
الثلاثة المتقدمة والكتب الثلاثة للشيخ الثلاثة المتأخرة وكذا عن غيرها
من الاصول المعتمدة للشريعة اعياناً للحرم والصلح كما ينبغي لذلك
واسئل الله تعالى ان يؤيده ويوفقه لما يوجب رضاه وحصل مستعمل امره
خيراً تاماً ماضياً فانه سمح الدعاء والسلام عليه وعلى جميع اخواننا المؤمنين

در حرره الله وبركاته

هذا
شعبان المعظم
١٣٣٢ هـ



ذکر الکتاب لیسندنی
الشیخ محمدتقی المجلسي



إجازة الاجتهاد التي أصدرها المرجع الديني آية الله العظمى
الشيخ محمدتقي المجلسي الإصفهاني - دام ظله - للمؤلف بعد رؤية الكتاب
وصدقها شيخ العلماء آية الله المعظم الشيخ مجتبي البهشتي النجفي رحمته (ح ١٣٣٢-١٤٣٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ العلامة المحقق الأديب الأستاذ الحجة

السيد عبدالستار الحسيني - دام ظله -

تاريخ إكمال آخر أجزاء كتاب (البيع) من ضمن موسوعة «الآراء الفقهية»

لسماحة آية الله الفقيه الكبير الأستاذ الشيخ هادي النجفي دام ظلّه الوارف-

فقيه بني المجد اعتلى صرح علمه و بالمثل العليا تسمى أسامه

وما زال يحب الخلق غر نفائس الـ بحوث وما قد عرّينا مرأه

بـ (آرائه الفقهية) ممتاز نهجه وسح بوضاح البيان غمامه

فقل هو بحر مده غيد حاندر ولؤلؤه الرطب استنار انتظامه

وبذر الدجا (الهادي) إلى شرعة الهدى (جواهر) في سمن النصار (كلامه)

علا قدره في حوزة العلم مثمما بـ منتديات الفكر سام مقامه

له شهدت آثاره وشيوخه ينيل اجتهاد صح فيه اعتيامه^(١)

تجلّب أبراد^(٢) الفقاهة يافعا وكهلا وبالتنقيب دام التزامه

وآخر سفر (البيع) وافى محققا وأسفر عن خير الثمار تمامه

وبالواحد الفرد استعانوا فأرخوا: «فإخ بيان (البيع) مسكاً ختامه»

(١) (٩٥) (٦٣) (١١٣) (١٢١) (١٠٤٦)

سنة ١٤٣٩هـ = ١٤٣٨م

الأقل عبد الستار عفا عنه المليك الغفار، وعن والدیه

(١) اعتم بمعنى اختار.

(٢) أبراد جمع بزد، وهو النوب؛ والجمع الآخر بزد. والكلام مبني على الاستعارة.

فهرس المطالب

- إجازة الإجهاد للمؤلف ٣
تاريخ إكمال آخر أجزاء كتاب (البيع) من نظم العلامة الحجة السيد عبدالستار الحسيني ٤

وصل: تنمة شرائط العوضين/٥

- ٤- القدرة على التسليم ٧
تنقيح موضوع البحث ٧
أدلة اشتراط القدرة على التسليم ١١
١- نهي النبي ﷺ عن بيع الفرر ١١
٢- قوله ﷺ: لا تبع ما ليس عندك ١٦
٣- استحالة التكليف بالمتنع ٢٥
٤- الغرض من البيع هو الانتفاع والتسليم مقدمة له ٣٠
٥- بذل الثمن على غير المقدور سفه ٣١
ثم إن هاهنا تنبيهات لابد أن نذكرها ٣٢
التنبيه الأول: القدرة على التسليم هل هي شرط في صحة البيع أو العجز ٣٢
التنبيه الثاني: زمان اعتبار القدرة على التسليم ٤١
التنبيه الثالث: المستثنى من اشتراط القدرة على التسليم ٤٣
التنبيه الرابع: إذا كان المشتري قادراً على التسلم ٤٨

- ٤٩ التنبيه الخامس: إذا علمنا بحصول النتيجة
- ٤٩ التنبيه السادس: إذا لم يكونا قادراً على التسليم والتسلّم
- ٥٢ التنبيه السابع: الشرط هل هي القدرة المعلومة أو الواقعية؟
- ٥٦ التنبيه الثامن: إذا وقع البيع من غير المالك
- ٦٠ «مسألة: لا يجوز بيع الآبق منفرداً»
- ٦٠ أدلة بطلان بيع الآبق منفرداً
- ٦٠ أ: الإجماع
- ٦٢ ب: بيع الآبق غرر
- ٦٣ ج: بيع الآبق سفه
- ٦٣ د: الأخبار
- ٧٠ الصلح وغيره هل يلحق بالبيع في اشتراط القدرة على التسليم
- ٧٤ مسألة: حكم بيع الضالّ والمجروح والمغصوب والمنهوب
- ٧٤ الأقوال في المسألة
- ٧٧ المختار من الأقوال
- ٧٨ ثم إن هاهنا فروع في الضميمة لا بدّ من البحث حولها
- ٧٨ الأوّل: «هل يعتبر في الضميمة أن تكون قابلة للبيع أو لا؟»
- ٧٨ الثاني: هل الاستفادة من الرايتين وقوع تمام الثمن بإزاء الضميمة
- ٧٩ الثالث: لو تلفت الضميمة قبل القبض
- ٨٠ الرابع: أن الضميمة إذا كانت ملكاً لغير مالك العبد الآبق
- ٨١ الخامس: أن المشتري لو وجود عيباً سابقاً في الآبق
- ٨٢ ٥- العلم بقدر الثمن
- ٨٣ أدلة اشتراط العلم بقدر الثمن في البيع
- ٨٣ أ: الإجماع
- ٨٣ ب: حديث نفي الغرر

ج: التعليل الوارد في خبر حماد بن ميسر ٨٣

د: معتبرة السكوني ٨٤

هـ: رواية دعائم الإسلام ٨٥

صحيحة النخاس وتأويلاتها ٨٥

المختار في صحيحة النَّخَّاس ٩١

٦- العلم بقدر المثلث ٩٦

الأقوال ٩٦

أدلة العلم بقدر المثلث ٩٨

أ: الإجماع ٩٨

ب: حديث نهى النبي ﷺ عن بيع الفرر ٩٩

ج: صحيحة الحلبي ٩٩

خمس إيرادات على دلالة صحيحة الحلبي ١٠٠

الجواب عن الإيرادات الخمسة ١٠١

د: الاستدلال بروايات أُخَر ١٠٢

تنبيه: العلم بمقدار المثلث هل له موضوعية أم أنه معتبرٌ لأجل رفع الفرر؟ ١٠٦

تتميم: الكيل والوزن والعدّ طريق إلى عدم تحقق المجازفة ١٠٧

فرع: حكم المعاملة اعتماداً على تعيين المقدار توسط البائع ١٠٩

تكميل: لو أخبر البائع بالمثلث واعتمد عليه المشتري ١١٤

فرع: التقدير بغير ما يتعارف ١١٦

مسألة: حكم بيع المشاهد ١٣٦

مسألة: بيع بعض أجزاء الشيء ١٤٣

تصوير الأشاعة ١٤٧

التعريف المختار في معنى الإشاعة ١٥٢

ما معنى القسمة في المال المشاع؟ ١٥٥

- ١٥٧ مسألة: بيع الكلّي في المعين
- ١٥٧ نقل الأقوال
- ١٦٣ الجهة الأولى: حقيقة المراد من الكلّي في المعين
- ١٧٤ الجهة الثانية: الإشكال في صحة بيع الكلّي في
- ١٧٨ الجهة الثالثة: بيع الكلّي في المعين في مقام الإنبات
- ١٨٢ مسألة: لو باع صاعاً من صبرة
- ١٨٤ ثمرات البحث
- ١٨٥ الثمرة الأولى: تعيين المبيع بيد البائع
- ١٨٦ الثمرة الثانية: تلف بعض المعين لا يحسب على المشتري
- ١٨٦ الثمرة الثالثة: اختصاص التمامات والمنافع بالبائع
- ١٨٦ الثمرة الرابعة: فرع ذكره الشيخ الأعظم
- ١٩٥ مسألة: لو باع ثمرة بستاننا وأستثنى منها أرطالاً معلومة
- ١٩٥ نقل الأقوال
- ٢٠٠ وقد ذكروا في وجه الفرق وجوهاً
- ٢٠٠ ١- منها: أن الفارق بين البيع والاستثناء
- ٢٠١ ٢- منها: أن الفارق بين المسألتين هو الإجماع
- ٢٠١ ٣- ومنها: أن الوجه في الفرق بين المسألتين لزوم القبض في البيع
- ٢٠٢ ٤- ومنها: أن الأثمار لما كانت تحت يد البائع
- ٢٠٣ ٥- ومنها: أن مقايضة الأبطال في المقام بالصاع في بيع صاع من الصبرة
- ٢٠٤ ٦- الأوّل: «تُحمل في مورد الاستثناء
- ٢٠٥ ٧- الثاني: ومبناه «الترديد في نقل حمل الفقهاء
- ٢٠٧ ٨- محاولة المحقّق الإيرواني لحلّ العويصة
- ٢٠٩ ٩- إجابة المحقّق النائيني
- ٢١١ ١٠- جواب المحقّق الإصفهاني

٤١٩ فهرس المطالب
٢١٧ ١١- جواب المحقق الشيخ ضياء الدين العراقي <small>رحمته الله</small>
٢٢٢ ١٢- محاولة السيد الخوئي
٢٢٧ بحث حول حقيقة الارتكاز والارتكازيات
٢٣٠ مسألة: أقسام بيع الصبرة
٢٣٠ الصورة الأولى: إذا كان مقدار الصبرة معلوم
٢٣٢ وأما الصورة الثانية: إذا كان مقدار الصبرة مجهول
٢٣٢ فرع
٢٣٦ مسألة: بيع العين المشاهدة سابقاً
٢٣٦ المسألة في كلام الفقهاء
٢٣٩ المقام الأول: في صحة البيع وعدمه
٢٥٠ المقام الثاني: حكم ظهور التغير بعد البيع
٢٥٩ فرعان
٢٥٩ الأول: الاختلاف في التغيير
٢٦٨ الثاني: الاختلاف في تقدم التغير على البيع أو تأخره
٢٨٠ مسألة: اختبار أوصاف المبيع
٢٨٠ الفرع الأول: بيع ما لا يفسده الاختبار
٢٨١ الفرع الثاني: بيع ما يفسده الاختبار
٢٩٠ مسألة: بيع المسك في الفارة
٢٩٠ اللغة
٢٩٠ الأقوال
٢٩٤ أدلة عدم جواز بيعه
٢٩٥ أدلة جواز بيعه
٢٩٧ مسألة: بيع المجهول إذا انضم إليه معلوم
٢٩٧ الأقوال في المسألة

٢٩٨	أدلة الأقوال.....
٣٠٠	مناقشات الشيخ الأعظم على الاستدلال بالروايات.....
٣٠١	الجواب عن هذه المناقشات.....
٣٠٦	التبعية عند الشيخ الأعظم.....
٣٠٧	احتمالات معنى التبعية في الميزان.....
٣١١	مسألة: جواز الإندار لظروف المبيع.....
٣١١	تبين الإندار.....
٣١٣	الأقوال في المسألة.....
٣١٥	الروايات الواردة في جواز الإندار.....
٣٢٢	حكم ظهور الخلاف في تقدير الإندار.....
٣٢٤	مسألة: بيع المظروف مع ظرفه.....
٣٢٤	الإجماع في المسألة.....
٣٢٦	مقالة الشيخ الأعظم في المسألة.....
٣٢٧	التعليق على كلام الشيخ الأعظم.....
٣٢٩	فذلكة القول في المقام.....
٣٣٢	مسألة: دفع المال للصرف في قبيل.....
٣٣٣	مقتضى القاعدة الأولى.....
٣٣٦	الروايات.....
٣٤٠	مسألة: تَلَقَّى الركبَان.....
٣٤٠	موضوعه.....
٣٤٠	الأقوال في حكمه.....
٣٤٢	روايات المسألة.....
٣٤٦	الفرع الأول: ثبوت الخيار.....
٣٤٦	الفرع الثاني: حكم تَلَقَّى الركبَان عام.....

٤٢١	فهرس المطالب
٣٤٨	مسألة: بيع الحاضر للباد
٣٥٠	مسألة: التفقه في مسائل التجارات
٣٥٣	بعض الروايات الواردة في المقام
٣٥٦	هل يلزم الاكتساب لأهل العلم؟
٣٦٤	القول المختار في المقام
٣٦٥	[فرع]
٣٦٧	النَّجْشُ
٣٦٨	الاحتكار
٣٦٩	خاتمة: الإجمال في طلب الرزق والاقتصاد فيه
٣٧٥	أهم مصادر الكتاب
٤١٣	الفهارس الفنية